



واقع وتحديات الشمول المالي في البرازيل

الباحثة: ازهار عبد اللطيف حسين

أ.د. حنان عبد الخضر الموسوي

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة البصرة

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

الملخص

تتسارع الخطى بالاهتمام المتزايد للشمول المالي ، وتعميم الخدمات المالية والمصرفية لتصل الى كافة شرائح المجتمع ، وكذلك تضمينه الاهداف الاستراتيجية الخاصة بكل دولة لما له من اثار ايجابية مباشرة وغير مباشرة تنعكس على مستوى النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا على العدالة والمساواة في توزيع الدخل والتقليل من مستويات البطالة والفقر لذا نجد ان فرضية البحث كانت حول امكانية الشمول المالي الوصول الى الفئات المهمشة ماليا وضمهم الى النظام المالي الرسمي فيما لو تتوفر له البيئة التشريعية والقانونية لذلك ، وبالتالي فان اهم نتيجة توصل اليها البحث كانت هي ان الشمول المالي في البرازيل حقق مستويات لا بأس بها بالمقابل فان مؤشرات الشمول المالي تشير الى انه لا يزال الشمول المالي في بداياته وانه يحتاج المزيد من الجهد من اجل تدعيم وتعزيز الشمول المالي في البرازيل لكي يواكب الاعداد المتزايدة من السكان .

abstract

The pace is accelerating with the increasing interest in financial inclusion, and the generalization of financial and banking services to reach all segments of society, as well as its inclusion in the strategic objectives of each country because of its direct and indirect positive effects that are reflected on the level of growth, economic and social development, as well as on justice and equality in the distribution of income and reducing unemployment levels Therefore, we find that the hypothesis of the research was about the possibility of financial inclusion to reach the financially marginalized groups and include them in the official financial system if it has the legislative and legal environment for that, and therefore the most important result reached by the research was that financial inclusion in Brazil has achieved significant levels. Indicators of financial inclusion indicate that financial inclusion is still in its infancy and that it needs more effort in order to strengthen and enhance financial inclusion in Brazil in order to keep pace with the increasing numbers of the population.



المقدمة

يعد الشمول المالي احد السبل الهامة التي لها دور كبير في نشر وتعميم الخدمات المالية والمصرفية بين افراد المجتمع في الوقت الحالي ، كما ان له الكثير من الاثار الايجابية المباشرة والغير مباشرة كزيادة العمق المالي والوساطة المالية بين القطاع الحقيقي والنقدي وانعكاس ذلك على زيادة معدلات النمو والتنمية والتقليل من مستويات الفقر والبطالة وتحقيق العدالة والمساواة في توزيع الدخل بين شرائح المجتمع كافة . وفي النهاية تحقيق الاستقرار المالي والنقدي ، فمن دون شمول مالي لا يمكن تحقيق الاستقرار المالي والنقدي ويوجد في المجتمع فئات مستبعدة ماليا تكون خارج النظام المالي الرسمي .

ويعتبر التطور التكنولوجي وخاصة الرقمي احد الدعامات الرئيسية في تعميم الخدمات المالية والمصرفية بين فئات المجتمع خاصة صناعة الند للند المتعلقة بالمعاملات المالية بين شخصين حيث تتم تلك المعاملات عن طريق تطبيقات الهاتف المحمول وكذلك تعزيز عمل الوكلاء المصرفيين باعتبارهم البديل للفروع البنكية في تقديم الخدمات المالية والمصرفية كتقديم خدمة السحب والايداع وغيرها من الخدمات المالية التي يقوم بها الوكلاء فهم يؤدون دور هام بالنسبة للبنوك بتوفير تكاليف انشاء فروع وتعيين موظفين ، كما انهم يوفر الوقت والجهد والتكلفة بالنسبة للزبائن من خلال توفير الخدمات المالية والمصرفية بأدنى التكاليف وبأيسر الطرق واقلها بعد من ناحية المسافة والزمن .

اهمية البحث

تنطلق اهمية البحث من الاتي :

ان الشمول المالي هو احد اهم الاهداف التي تتدرج في خطط واستراتيجيات دول العالم من اجل ضم الفئات المحرومة والمستبعدة ماليا الى النظام المالي الرسمي وتقديم كل الدعم المالي لهم باقل التكاليف والجهد وبنوعية وجودة عالية .

مشكلة البحث

ينطلق البحث من مشكلة مفادها :

لايزال هناك الكثير من محدودي الدخل والفقراء والحرومين ماليا ، هم خارج النظام المالي الرسمي وتتم معاملاتهم المالية ضمن الاقتصاد غير الرسمي (النقدي) .



فرضية البحث

يطلق البحث من فرضية مفادها :

يمكن للشمول المالي تحقيق اهدافه في الوصول الى الفئات المهمشة ماليا والضعيفة وضمهم الى النظام المالي الرسمي ، اذا توفرت البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة له .

اهداف البحث :

يحقق البحث عدة اهداف منها :

- 1- عرض لواقع الشمول المالي في البرازيل .
- 2- استعراض لمؤشرات الشمول المالي في البرازيل .
- 3- عرض التحديات التي تواجه الشمول المالي في البرازيل وكذلك مواطن القوة والضعف التي تواجهه .
- 4- تقديم تقييم بسيط لتجربة الشمول المالي .

حدود البحث

حدود البحث المكانية كانت خاصة بدولة البرازيل اما حدود البحث الزمانية منذ بداية دعوات البنك الدولي بعد الازمة المالية العالمية لعام 2008 ، وابتداءا من عام 2011 مرورا بعام 2014 حيث صدور اول مؤشر للشمول المالي العالمي، وانتهاء بعام 2017 ، الذي تكلل بصدور المؤشر العالمي للشمول المالي الصادر عن البنك الدولي كمؤشر لقياس الشمول المالي يمكن اعتماده بالنسبة لكل دولة من دول العالم لمعرفة مدى الشمول المالي الذي وصلت اليه .

منهجية البحث ،

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بناءا على ما متوفر من بيانات حول الشمول المالي للبرازيل فكان البحث يتناول الفقرات التالية ، بدأ من واقع الشمول المالي ومن ثم مؤشرات مرورا بالتحديات التي تواجهه ثم مواطن القوة والضعف فيه والاثار الاقتصادية والاجتماعية للشمول المالي واخيرا تقييم متواضع للشمول المالي في البرازيل .



أولاً : واقع الشمول المالي في البرازيل

ان الجهود المبذولة على مدى الثلاثين عاماً الماضية جعلت من الشمول المالي ليس فقط مجرد قضية مهمة منذ إعلان الأمم المتحدة للسنة الدولية للتمويل الأصغر في عام 2005 ، بل تطور إلى فكرة مهيمنة معترف بها للتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم فما يقرب من مليار شخص لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر ، ويمثل عدم المساواة في الدخل مشكلة كبيرة للعديد من البلدان ، بما في ذلك البرازيل حيث لا يكسب أفقر 10٪ سوى 1٪ من إجمالي الدخل.

فالبرازيل تعتبر دولة رائدة عالمياً في مجال الخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية ، و منذ عام 2002 أصبح بإمكان 5.597 بلدية من إجمالي 5.598 بلدية الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية من خلال بنك مراسل واحد على الأقل. تتبع شبكة المراسلين الواسعة من تشريعات عام 2003 الهادفة إلى تخفيف اللوائح التنظيمية بشأن المراسلين حتى يتمكنوا من العمل كوكلاء لفتح وتشغيل حسابات بنكية مبسطة تم تقييدها بحد أقصى 500 دولار أمريكي ، ولم يتم فرض أي رسوم على المعاملات ، ولم تكن هناك رسوم شهرية و يمكن فقط الحصول على الائتمان من المقرضين ولكنها قليلة جداً

وبالنظر إلى أهمية المناقشة حول الشمول المالي ، قدم البنك المركزي البرازيلي ، أثناء إعادة صياغة تخطيطه الاستراتيجي في فبراير 2010 ، مسألة "تعزيز الشمول المالي" ضمن الأهداف الاستراتيجية التي يتعين تحقيقها من عام 2010 إلى عام 2014. وبالتالي ، في أبريل 2010 ، تم إنشاء مكون إداري في قسم تنظيم النظام المالي خصيصاً لمعالجة هذا الموضوع والقضايا المتعلقة بالمسؤولية البيئية في النظام المالي. لذلك ، وفيما بعد انتقل مشروع الشمول المالي من قسم تنظيم النظام المالي إلى قسم إدارة النظام المالي ، وكلاهما تابع لنائب المحافظ لتنظيم وإدارة النظام المالي

أداء البرازيل جيد نسبياً مقارنة بالمتوسط العالمي من حيث الأفراد الذين لديهم حساب بنكي بنسبة 56٪ للبرازيل مقابل 50٪ للعالم. و يمكن تفسير ذلك انه يمكن إرسال الأموال من برنامج الدعم الحكومي (Bolsa Familia) إلى حسابات مبسطة. ومن ناحية ، أدى هذا إلى زيادة عدد الحسابات بشكل كبير ولكن لوحظ أنه لا يتم استخدامها. ويُعطى البرنامج بشكل أساسي للأفراد في المناطق الريفية ، حيث يحصل عليه 41 ٪ من السكان ، وأقل من ذلك في المناطق



الحضرية. اما في ساو باولو وريو دي جانيرو يحصل عليه أقل من 10% من السكان. حالياً ، يتلقى حوالي 24% من العائلات في البرازيل أموالاً من نفس برنامج .

لقد تمت الموافقة على دمج مشروع العملات الاجتماعية* مع مشروع الشمول المالي من قبل مجلس الإدارة الجماعية في اجتماعه المنعقد في 11 نوفمبر 2009 . أدى هذا إلى القضاء على المخاطر المتعلقة بالتوظيف ، وخفض التكاليف ، وجعل من الممكن ، بالتآزر مع مبادرات BCB الأخرى ، الموجهة إلى تعزيز الشمول المالي في البرازيل ، أن تقوم لجنة الشمول المالي التابعة للمجلس البنك المركزي البرازيلي - المؤلفة من ممثلين عن المناطق المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر بالمسألة بتنسيق من مجال تنظيم وتنظيم النظام المالي - ويمكن تحديد وقاية الأمر بشكل صحيح ، مع الأخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية للحكومة الفيدرالية ، والإمكانيات القانونية واختصاصات البنك المركزي البرازيلي ، في القرار نفسه ، تمت الموافقة على وضع الصيغة النهائية لاتفاقية التعاون الفني بين البنك المركزي السويسري ، ووزارة التجارة الخارجية ، والتي تهدف إلى إنشاء عمل منسق لأنشطة الدراسة ورصد الاستخدام المتطور للعملات الاجتماعية في البرازيل ، وكذلك لتبادل المعلومات. وغيرها من الأنشطة ذات الصلة بالموضوع.

ان ارتفع الانتماء إلى 45 % من الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل ، ولكن معظمه مضمون من قبل المستهلك ، مما يعني أنه من المحتمل أن يتم تقديمه بالاقتران مع بيع سلعة استهلاكية. جزء كبير آخر يتم إرساله إلى كشوف المرتبات ، غالباً من خلال مجموعة (Pastinhas) وهم وكلاء لمروجي الانتماء. فقد كان هناك أكثر من 500.000 منهم في عام 2011 يعملون لدى 20.000 مروج انتمائي و كانت كل من شبكة البنوك المراسلة وبرنامج (Bolsa Familia) بمثابة ركائز مشروع إستراتيجية الشمول المالي من قبل البنك المركزي منذ عام 2009. ومع ذلك ، هذا البرنامج له حدوده ولا يزال يتعين استكشافه مع الأساليب المالية الأخرى .

قامت العديد من الحكومات في الاقتصادات النامية بتحويل المدفوعات لزيادة الشمول المالي. في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، يتلقى 68 % من متلقي تحويلات المدفوعات في حساب. في البرازيل من بين 15 % من البالغين الذين يتلقون تحويلات حكومية ، يستقبلها 88 % مباشرة في حساب. في جنوب إفريقيا ، يتلقى ثلث البالغين تحويلات حكومية - ويتلقى 82 % منهم المدفوعات في حساب. ومع ذلك ، فإن هذا النوع من السياسة لا يكفي للحد



من الفقر. من أجل القضاء على الفقر ، لا ينبغي للدول فقط تسهيل الحصول على الأموال للأعمال التجارية الصغيرة ، ولكن أيضا تعزيز امتلاكها حسابات لدى مؤسسات مالية.

أثناء متابعة الهدف المتمثل في التحقيق في إمكانات ابتكار معاملات الند للند* (P2P) لتعزيز الشمول المالي في البرازيل ، تم تحليل صناعة الند للند وبيئة السوق الحالية من أجل تسليط الضوء على العوامل التي يمكن أن تسهل التعزيز المطلوب. يبدو أنه ليس هناك شك في أن هناك إمكانات كبيرة لصناعة الند للند في جميع أنحاء العالم وفي البرازيل ولكن بعد ذلك ، يمكن أن يوفر جزء كبير من هذه الصناعة منتجات شاملة ماليًا. تحتاج معاملات الند للند في البرازيل إلى إدراك إمكانات النمو ، ليس فقط الصناعة نفسها ، ولكن أيضًا سوق منتجات الند للند الشاملة ماليًا. ومع ذلك ، لن يكون الإقراض الند للند بديلاً عن الائتمان الأصغر أو عناصر أخرى للتمويل الأصغر ، ولكنه يمكن أن يكمل الجهود الحالية من أجل الوصول إلى المزيد من الأفراد بوتيرة أعلى. والقصد من هذا الاستكشاف هو بدء البحث والتطورات وخطط العمل التي تهدف إلى زيادة الفهم حول هذه الصناعة في البرازيل.

دخل التمويل الأصغر إلى السيناريو الاقتصادي البرازيلي كفرصة لزيادة الشمول المالي كأداة أخرى لجعل جدول الأعمال أكثر إنسانية وتقليل آثار العولمة على الفقراء. نموذج التنمية السائد ، القائم على فكرة أن التنمية تعتمد على تراكم رأس المال وأن الاستثمار يعتمد على تهيئة الظروف لازدهار رواد الأعمال ، ليس هو الهدف المهم وإنما الهدف دائما هو زيادة الشمول المالي للحد من الفقر والتخفيف من حدته عند الفقراء بإدماجهم في النظام المالي الرسمي ففقرهم هو احد الاسباب الهامة في اقصائهم ماليا فهم يعانون من نقص شديد في امتلاك راس المالي وبالتالي فان توفير التمويل الاصغر كان له التأثير الجيد على توفير الاموال لهم بطريقة غير مكلفة وبالتالي خلق امكانية وصولهم الى رؤوس الاموال عن طريق التمويل الاصغر بهدف ثانوي يعزز الهدف الاساسي بزيادة الشمول المالي في صفوف فقراء المجتمع البرازيلي .

وقد أدى التأثير المشترك لهذه الجهود إلى إحراز تقدم كبير نحو الشمول المالي. اليوم ، تمتلك جميع بلديات البرازيل البالغ عددها 5,565 نقطة وصول واحدة على الأقل ، وقد تم تقريب النظام المالي بشكل عام من الناس. ارتفعت نسبة البلديات التي لديها أكثر من خمس نقاط وصول لكل 10000 بالغ من 18% فقط في عام 2000 إلى 94% في عام 2010. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية ، زاد عدد الأشخاص الذين تربطهم علاقة نشطة بمؤسسة مالية بنسبة 31% إلى 121 مليون ، أي 84% من السكان البالغين في البرازيل ، بالإضافة إلى تشجيع توسيع وتعزيز



قنوات توزيع الخدمات المالية ، بذل البنك المركزي البرازيلي أيضاً جهوداً متواصلة لتعزيز المبادرات وخلق بيئة مواتية للقطاع المالي . إدراج الشرائح ذات الدخل المنخفض من السكان.

ثانيا : مؤشرات الشمول المالي في البرازيل

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن ان نستفاد منها من اجل ايضاح هل ان الشمول المالي في البرازيل له دور في الحد من الفقر وذلك بالاعتماد على مؤشر الاستخدام كامتلاك حساب في مؤسسة رسمية او عدد فروع المصارف وغيرها ، وكذلك مؤشر الوصول المتمثل بعدد الصرافات الآلية.

وفيما يلي نورد هذه المؤشرات تباعا وفقا لهذه البيانات المتوفرة من البنك الدولي حول المؤشر العالمي للشمول المالي لكل دول العالم .

1- مؤشر امتلاك حساب في مؤسسة مالية : يعد هذا المؤشر احد اهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد نسب الشمول المالي وانتشاره واتساع رقعته خاصة بين الفقراء ويعد عتبة الوصول الى مؤسسة مالية رسمية واستخدامها فهو احد مؤشرات الاستخدام، ومن خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (1 و 2) نستوضح مستويات الشمول المالي في البرازيل ومدى التفاوتات بين الفئات المختلفة في المجتمع البرازيلي والتحسين الذي شهدته خلال السنوات (2011 ، 2014 ، 2017) .

جدول (1) : بيانات الشمول المالي في البرازيل حسب (الجنس - العمل - السن) %

السنة	حساب مؤسسة مالية (عمر +15)	حساب مؤسسة مالية رجال (عمر +15)	حساب مؤسسة مالية من الايدي العاملة (عمر +15)	حساب مؤسسة مالية ليس من الايدي العاملة (عمر +15)	حساب مؤسسة مالية نساء (عمر +15)	حساب مؤسسة مالية الشباب (عمر 15-24)	حساب مؤسسة مالية كبار (عمر +25)
2011	56%	61%	62%	44%	51%	36%	62%
2014	68%	72%	72%	62%	65%	53%	73%
2017	70%	73%	74%	61%	68%	47%	77%

المصدر : أسلي ديميرجوتش واخرون ، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017

<https://globalindex.worldbank.org>

من الجدول (1) نلاحظ تباين مستويات الشمول المالي في البرازيل بين سنة واخرى فضلا عن تباينه بين الفئات المختلفة ، فعلى مستوى الافراد الذين يملكون حساب لدى مؤسسة مالية (حساب مصرفي) نرى انه في عام 2011 كانت نسبة هؤلاء الافراد تقريبا (56%) ارتفعت عام 2014 الى (68%) اي بزيادة (12%) وهي نسبة اعلى من نسبة ارتفاعه في



السنوات الثلاثة اللاحقة والتي بلغت (2%) فقط حيث كانت نسبة من يملكون حسابا لدى مؤسسة مالية (70 %) عام 2017، ومن خلال ذلك يمكن ادراك الاهتمام الواضح من قبل الحكومة البرازيلية والمؤسسات المالية هناك في رفع مستويات الشمول المالي وان كان يختلف بين فترة واخرى .

لقد انعكس هذا الارتفاع في مستويات الشمول المالي بمن لديهم حسابا في مؤسسة مالية على جميع فئات المجتمع ، فالرجال مثلا بلغت نسبة من يملكون حسابا لدى مؤسسة مالية (61%) عام 2011 والى (72%) عام 2014 و (74%) عام 2017 مع الاخذ بعين الاعتبار الانخفاض الحاد بنسب التحسن بين السنوات ولنفس الاسباب اعلاه ، الا انه من الواجب التطرق اليه هو اختلاف تلك المستويات بين الرجال ممن هم ضمن الايدي العاملة ونظرائهم ممن هم خارج الايدي العاملة ، فقد بلغت نسبة من هم من الايدي العاملة عام 2011 (62 %) وهي اعلى من الذين خارج الايدي العاملة بنسبة (18%) حيث تبلغ نسبة من يملكون حسابا مصرفيا خارج الايدي العاملة (44%) ، ويرجع هذا الاختلاف في حقيقته الى قدرة الجهة الاولى على استخدام المردود المالي لديهم بشكل افضل ودخولهم مجال الاعمال المصرفية ، والحال نفسه في السنوات 2014 و 2017 ، ولكن بتغير كبير فقد انخفضت نسبة الفجوة بين الفئتين الى (10%) عام 2014 بعد ان ارتفعت نسبة من يملكون حساب مصرفي من خارج الايدي العاملة الى (62%) فيما بلغت نسبة من هم من الايدي العاملة (72%) اما عام 2017 استمر ارتفاع نسبة امتلاك الحسابات لمن هم من الايدي العاملة الى (74 %) و تراجع له لدى من هم خارج الايدي العاملة (61%) على التوالي وهذا يعني ان نسبة الفرق بينهم عادة للتراجع وبلغت (13%) ، وهناك سببين لهذا التراجع الاول هو قلة المردود المالي لهؤلاء فضلا عن التحسن الوظيفي في البرازيل خلال تلك الفترة ادى الى توفر فرص عمل كثيرة

من جهة اخرى ، نلاحظ التفاوت ايضا بين فئات المجتمع البرازيلي ايضا ، فنسبة من لديهم حساب مصرفي من الرجال بلغت عام 2011 (61%) وهي اعلى من النساء بنسبة (10%) حيث تبلغ نسبة من يملكون حسابا مصرفيا (51%) والحال نفسه في السنوات 2014 و 2017 ، ولكن بتغير طفيف فقد انخفضت نسبة الفجوة بين الرجال والنساء الى (7%) عام 2014 بعد ان ارتفعت نسبة من يملكون حساب مصرفي من النساء الى (65%) فيما بلغت نسبة الرجال (72%) اما عام 2017 استمر ارتفاع نسبة امتلاك الحسابات لكل من النساء والرجال الى (73%) و (68%) وهو ارتفاع طفيف نسبة لسنة 2014 ولنفس اسباب تراجع نسبة ارتفاع مستويات



الشمول المالي التي تم ذكرها عند الحديث عن نسبة من يملكون حسابا لدى مؤسسة مالية بشكل عام اعلاه ، الى ان نسبة الفرق بين الرجال والنساء بلغت (5%) وهي ايضا اقل من الاعوام السابقة - وهذا يعني تحسن في دمج النساء في الشمول المالي في البرازيل وبدأ انخرط النساء بشكل كبير في المؤسسات المالية كمنافس للرجال .

ويكون التباين الابرز في مستويات الشمول المالي بين فئتي الشباب والكبار ، فنلاحظ ان من يملكون حسابا لدى مؤسسة مالية من الشباب سنة 2011 يبلغون (36%) اما فئة الكبار فيبلغون (62%) وبذلك تكون نسبة الفرق كبيرة بين هاتين الفئتين حيث هذه النسبة (26%) وهي اكبر معدل من الفوارق بين فئتين ، ومع تحسن الشمول المالي في البرازيل ارتفعت اعداد من يملكون حسابا لدى مؤسسة مالية للشباب والكبار حيث وصلت بالنسبة للشباب الى (53%) اما بالنسبة الى فئة الكبار فقد بلغت (73%) وبذلك يكون التحسن ليس في ارتفاع نسبة مشاركة الفئتين بالشمول المالي وانما حتى في تقليل الفرق بين الفئتين بعد وصل الى (20%) ، اما في عام 2017 تراجع عدد الافراد الشباب الى (47%) اما الكبار فقد ارتفع الى (77%) والذي انعكس بدوره على اتساع الفجوة بين الفئتين الى (30%) .

جدول (2) : بيانات الشمول المالي في البرازيل حسب (التعليم – مستوى المعاشي – المناطق) %

السنة	حساب مؤسسة مالية ، تعليم ابتدائي او اقل (عمر +15)	حساب مؤسسة مالية ، تعليم متوسط او اكثر (عمر +15)	حساب مؤسسة مالية ، ذوي دخل، افقر 40% (عمر +15)	حساب مؤسسة مالية ذوي دخل، اغنى 60% (عمر +15)	حساب مؤسسة مالية ، في المناطق الريفية (عمر +15)
2011	47%	64%	38%	68%	52%
2014	60%	75%	57%	75%	66%
2017	63%	74%	57%	79%	71%

المصدر : أسلي ديميرجوتش وآخرون ، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017

<https://globalfindex.worldbank.org>

من جدول رقم (2) يتبين لنا كيف ان اختلاف مستوى التعليم ايضا ينعكس على مستوى الشمول المالي ، فالأفراد الذي يملكون حسابا لدى مؤسسة مالية ممن لديهم تعليم ابتدائي او اقل هم (47%) بينما تبلغ نسبة من لديهم تعليم متوسط او اكثر (64%) وبذلك يكون الفرق بين الفئتين هو (17%) وهو فرق كبير نتيجة لضعف المستوى التعليمي للفئة الاولى وعدم شمولهم ماليا بالخدمات البنكية على عكس الفئة الثانية ، ولقد ارتفعت في السنوات الثلاثة التالية نسبة مشاركة كلا الفئتين في الشمول المالي بشكل كبير حيث ارتفعت نسبة من يملكون حسابا مصرفيا من الذين لديهم تعليم ابتدائي الى (60%) اي بارتفاع بلغ (13%) عن عام 2014 فيما ارتفعت



نسبة من لديهم تعليم متوسط او اكثر لنفس السنة هو (75 %) واستمر هذا التحسن في عام 2017 رغم انه اقل من التحسن السابق بعد ان بلغت نسبة من يملكون حسابا مصرفيا من فئة المتعلمين تعليم ابتدائي او اقل (63%) نسبة المتعلمين تعليم متوسط او اكثر (74) ، ويرجع هذا التحسن الى اهتمام حكومي في نشر المصارف والمؤسسات المالية وشمولها فئات الشعب المختلفة كما ان البنوك من جهتها بدأت تهتم بشمول اصحاب الفئات القليلة التعليم بتقديم التسهيلات المصرفية لهم.

وفيما يتعلق بأصحاب الدخل المادي من الفقراء واولئك من الاغنياء نلاحظ الفجوة واسعة بين الاثنين ففي عام 2011 بلغت نسبة من يملكون حسابا لدى مؤسسة مالية من الفقراء (38%) بينما بلغت لدى الاغنياء (68%) اي بنسبة فرق بلغت (30%) وهي نسبة كبيرة وفجوة فهي تبين مدى ضعف استفادة الطبقات الفقيرة من وجود البنوك في البرازيل ، وفي عام 2014 بلغت نسبة من يملكون حسابا من اصحاب الدخل الفقراء (57%) اما عند فئة الاغنياء فبلغت (75%) اي بفارق (18%) وهذا ما يدعو للتفاؤل بشأن التقدم في شمول الفقراء بالتحسن المالي من طرف البنوك التي اخذت تنتشر في البرازيل وتقدم التسهيلات للمواطنين، الا ان هذا التحسن لم يشهد تقدما اخر في السنوات اللاحقة ففي عام 2017 ظلت نسبة امتلاك الفقراء للحسابات (57%) فيما شهدت نسبة مشاركة الاغنياء ارتفاعا قليلا بعد ان وصلت (79%) اي بارتفاع الفارق قليلا الى (22%) وهذا ما يدعونا الى تأكيد نفس الاسباب السابقة وهي حالة التراجع التي شهدتها البرازيل خلال تلك الفترة بسبب قلة انتشار البنوك في الاحياء الفقيرة .

اما المناطق الريفية فقد شهدت تحسنا لكن لم يكن ذلك التحسن ليشمل كافة الاحياء الفقيرة ففي عام 2011 كانت نسبة امتلاك حسابات لدى مؤسسة مالية في المناطق الريفية (52%) ارتفعت عام 2014 الى (66%) فيما وصلت عام 2017 الى (71%) وهذا ما يتطلب الى مزيد من التدخل لدفع البنوك الى الاستثمار في المناطق الريفية لشمول اكبر عدد من المواطنين .

2- مؤشر عدد فروع المصارف : وهو احد المؤشرات التي يستدل منها على مستويات

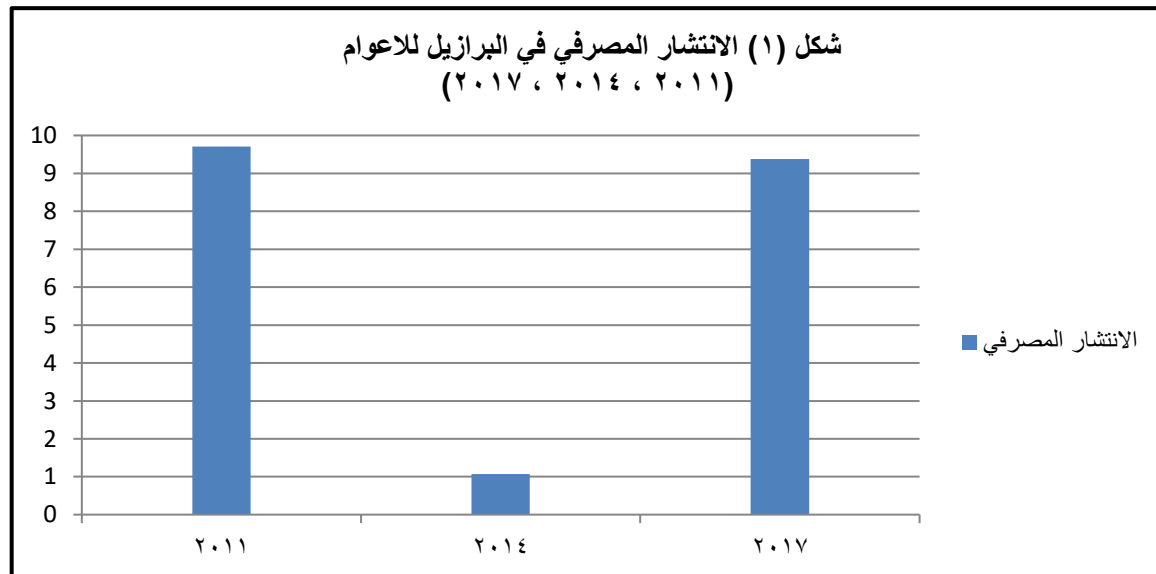
الكثافة المصرفية وكذلك مستوى الانتشار المصرفي وبالتأكيد هذا له دلالة على انتشار وتوسع الخدمات المصرفية في كل ارجاء البرازيل وهذا سوف ينعكس ايجابيا على اتساع وانتشار رقعة الشمول المالي في البرازيل ، والجدول التالي يوضح عدد فروع المصارف التجارية في البرازيل لكل 100 الف نسمة من السكان



جدول (3) مؤشرات الشمول المالي في البرازيل (2011 ، 2014 ، 2017)

الانتشار المصرفي** (1/2) %	الكثافة المصرفية % (2/1)*	عدد ATM	عدد فروع المصارف (2)	عدد السكان (100 ألف نسمة) (1)	السنوات
9.71	1.029	146016000	19.19	197514541	2011
1.074	954.63	151694000	21.24	202763744	2014
9.38	1.065	120475000	19.51	207833825	2017

* الكثافة المصرفية = عدد السكان (100 ألف نسمة) / عدد الفروع * 100
 ** الانتشار المصرفي = $\frac{\text{عدد الفروع}}{\text{عدد السكان (100 ألف نسمة)}} \times 100$
 المصدر : البنك الدولي ، قاعدة بيانات www.data.albankaldawli.org



المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (13)
 من الجدول (13) يشير مؤشر عدد الفروع الى الانتشار الجغرافي لعدد فروع المصارف التجارية للبالغين بانه في جالة تذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض فكان في عام 2011 (19.19%) فاصبح في عام 2014 (21.24%) بمعدل تغير سنوي لفروع المصارف عام 2014 هو (10.68%) بينما معدل التغير السنوي لعام 2017 فكان قيمة سالبة هي (8.14 - %) فكان الفرق بين المعدلين بين عامين 2014 و 2017 هو (2.54%) وجاء هذا الانخفاض في اعداد الفروع لاسباب داخلية في البرازيل وكذلك الزيادة السكانية التي رافقت الانخفاض في اعداد الفروع لذا يجب على البرازيل زيادة عدد فروع المصارف لكي توازي الزيادة السكانية لديها لتستطيع تعميم الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع خاصة اصحاب الدخل المحدود والفقراء



3- مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي ، يعد هذا المؤشر من المؤشرات التي

تشير الى التوزيع الجغرافي لفروع المصارف مع عدد السكان وهل يتلاءم هذا العدد مع الزيادة السكانية ام لا ، فكان معدل التغير السنوي للكثافة المصرفية عام 2014 (9.27%) اما معدل التغير السنوي للكثافة المصرفية عام 2017 (99.88 - %) وهي قيمة سالبة تدل على عدم تماثل عدد الفروع مع عدد السكان لذلك لابد من زيادتها لتوفير خدماتها لأكبر عدد ممكن من السكان، اما ما يتعلق بالانتشار المصرفي الذي هو عبارة عن عدد الفروع مقسوم على عدد السكان لكل 100 الف بالغ هو الآخر في تذبذب وانخفاض شديدين بحيث انه لا يتناسب تماما مع الزيادة والكثافة السكانية التي شهدتها البرازيل . فمعدل التغير السنوي للانتشار المصرفي لعام 2014 كان (89.21 - %) وهو قيمة سالبة تدل على ضعف الانتشار المصرفي وعدم ملائمة للكثافة السكانية في البلاد . اما معدل التغير السنوي لعام 2017 فكان (99.99 - %) وهو قيمة سالبة أيضا تشير الى تدني عدد الفروع وعدم كفايتها مع الزيادة الحاصلة في اعداد السكان في البرازيل.

4- مؤشر عدد الصرافات الآلية ATM : يعد الانتشار المصرفي للصرافات الآلية ATM

هو احد المؤشرات الخاصة بالتوزيع الجغرافي للخدمات المصرفية وهل ان ذلك التوزيع يتناسب مع الكثافة السكانية ام لا ، فكان معدل التغير السنوي في عدد الصرافات الآلية عام 2014 (3.88%) اما معدل التغير السنوي لعام 2017 هو (20.58 - %) وهو قيمة سالبة تدل على الانخفاض الشديد في عدد الصرافات الآلية ATM وعدم ملائمة مع الكثافة السكانية في البرازيل ويجب زيادة اعداده بشكل يتناسب مع تلك الزيادة لنشر وتعميم الخدمات المالية والمصرفية للمجتمع كافة خاصة المناطق البعيدة والنائية والمناطق الريفية.

جدول (4) : الناتج المحلي الاجمال وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في البرازيل (2011،2014،2017)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي \$ (GDP)	الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص	العمق المالي * %
2011	261615660666.62	1.519424282	58.0784911
2014	2456043766028.73	—	—
2017	2063514688761.98	1.227467459	59.4843093

$$\text{* العمق المالي} = \frac{\text{الائتمان الممنوح للقطاع الخاص}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * 100$$

المصدر : بيانات البنك الدولي ؛ www.data.albankaldawli.org



5- مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص : يعتبر من المؤشرات الهامة التي تبين

دور الوساطة المالية التي يقوم بها المصرف تجاه المستثمرين من توفير التمويل اللازم لهم فكلما كانت عمليات الائتمان كنسبة من الناتج كبيرة وموجهة للاستثمار في مشاريع صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر كلما قللت من مستويات الفقر وعززت من تحسين مستويات معيشة الفقراء واصحاب الدخل المحدود والمشاريع الصغيرة وحققت مستويات من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالعكس . ومن البيانات الواردة في الجدول (4) يشير مؤشر العمق المالي لعام 2011 بانه كنسبة من الناتج (58.07%) وهي نسبة ضئيلة مقارنة بحجم الناتج المحلي GDB وكذلك عام 2017 كان العمق المالي (59.48%) حيث لم يزد كثيرا عن عام 2011 حيث كان معدل التغير السنوي للعمق المالي لعام 2017 هو (0.024%) وهي نسبة ضئيلة جدا لا توضح مدى توسع البرازيل في منح الائتمان كنسبة من الناتج ولا بد من زيادة وتوجهها الى الفقراء لتحسين معيشتهم والتقليل من فقرهم .

ثالثا : تحديات الشمول المالي في البرازيل

رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة والبنوك لزيادة وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية في البلاد لا بد من تحديد التحديات الجديدة التي يجب معالجتها من أجل المضي قدماً في الشمول المالي وضمان جودة تقديم الخدمات المالية. وتشمل هذه التحديات الجديدة.

- (1) تكثيف العروض المالية مع احتياجات الشركات والأفراد.
 - (2) تحسين الثقافة المالية للبرازيليين كوسيلة لمنع الإفراط في المديونية .
 - (3) تشجيع ادخار الأسرة .
 - (4) تعزيز آليات حماية المستهلك لمستخدمي الخدمات المالية .
 - (5) تعزيز التنمية المستدامة للائتمان الصغير للأنشطة المدرة للدخل .
 - (6) ضمان الاستقرار والتحسين المستمر لنموذج البنوك المراسلة في الدولة .
 - (7) تحسين القياس والبيانات المتعلقة بالشمول المالي لتقييم الوضع في البرازيل.
- ينبغي إجراء مراجعة عميقة للإطار المؤسسي لحماية المستهلك المالي في البرازيل بهدف تحديد الفجوات الحالية والتحديات المستقبلية الناشئة عن الابتكار مثل الدور المتزايد للأموال



المتنقلة، كما يمكن أن توفر تجارب البلدان الأخرى مدخلات مفيدة بما في ذلك الجهود المبذولة في الولايات المتحدة والمكسيك لإنشاء وكالة واحدة مخصصة لحماية المستهلك المالي، و يجب أن تولي المراجعة أيضاً اهتماماً لجانب الطلب وتفضيلات المستهلك المتعلقة بحماية المستهلك من أجل تحديد طرق لتبسيط العمليات وزيادة الشفافية وتعزيز الرضا عن الإجراءات الفعالة مما سبق نستنتج : انه بمرور الوقت كان هنالك توسع في رقعة الشمول المالي في البرازيل ، و لعل السبب في ذلك هو التوجهات الجادة لشمول أكبر شريحة ممكنة من الافراد بدافع تقليل التفاوت الكبير في المستوى المعاشي بين الشرائح المختلفة للمجتمع كأحد الركائز الاساسية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة ، وقد ساعد على ذلك الاجراءات القليلة التعقيدات التي صاحبها نشر الوعي و التثقيف المطلوب باتجاه تحقيق و توسيع مساحة الشمول المالي في البرازيل .

رابعاً : مواطن القوة والضعف للشمول المالي في البرازيل

في البرازيل لا تخلو هي الاخرى رغم ضعف الشمول المالي فيها من عدة مواطن للقوة فقد ادخل التمويل الأصغر إلى السيناريو الاقتصادي البرازيلي كفرصة لزيادة الشمول المالي ، فالقروض الصغيرة هي جزء من الأجندة التقليدية التي من خلالها تسمح لهم أنشطة ريادة الأعمال بالنسبة للفقراء بالارتقاء بأنفسهم بأسلوبهم الخاص.

بالإضافة إلى ذلك ، في البرازيل في السنوات الأخيرة ، تم التركيز على أهمية زيادة نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي ، مما يعني زيادة عرض الائتمان لأفقر شرائح السكان المستبعدة من النظام المصرفي التقليدي. و يتمثل المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه العدد الهائل من مشاريع الإقراض الأصغر في تمكين الناس من أن يصبحوا مواطنين من خلال التحول إلى أصحاب مشاريع صغيرة.

من جهة ثانية تم تسهيل الوصول إلى الحسابات المصرفية في البرازيل بشكل كبير من خلال شبكة من البنوك موزعة على حوالي 152000 موقع في جميع أنحاء البلاد . وتكمل هذه الشبكة البنوك التقليدية (البالغة حوالي 20000) مما يقلل التكاليف ويزيد من راحة الأداء في المعاملات المصرفية الأساسية بما في ذلك فتح الحسابات والودائع والسحب والتقدم بطلب للحصول على قروض صغيرة. مع ذلك فان إحصائيات الشمول المالي في فروع البنوك في



البرازيل ، المقدرة بـ 12.7 لكل 100 ألف شخص بالغ ، لا توافي شبكة البنوك الواسعة الفريدة في حجمها ونطاقها.

بالإضافة إلى تشجيع توسيع وتعزيز قنوات توزيع الخدمات المالية ، بذل البنك المركزي البرازيلي أيضاً جهوداً متواصلة لتعزيز المبادرات وخلق بيئة مواتية للإدماج المالي لشرائح السكان ذات الدخل المنخفض. في عام 2004 ، تم إنشاء حسابات التوفير والودائع تحت الطلب الخاصة ، والمعروفة باسم الحسابات المبسطة. لا يتم فرض أي رسوم على هذا النوع من الحسابات وعملية الفتح أبسط ، مع متطلبات عمل ورقية أقل. تتوافق المبادرات من هذا النوع مع التدابير الأخرى التي اتخذتها الحكومة الفيدرالية ، بما في ذلك البرامج التي تهدف إلى زيادة وصول الشرائح السكانية ذات الدخل المنخفض إلى الائتمان ، مثل البرنامج الوطني للائتمان الصغير للأنشطة المدرة للدخل والبرنامج الوطني لتقوية المزارع الأسرية.

ورغم مواطن القوة السابقة للنهوض بالشمول المالي في البرازيل إلا أنه لا تخلو من مواطن ضعف كثيرة يأتي في مقدمتها فشل الائتمان الأصغر والذي يتناقض مع المشاركة الكبيرة للقطاعات ذات الدخل المنخفض عندما يتعلق الأمر بفئات أخرى من الائتمان الاستهلاكي. بمعنى آخر ، يتم توفير الائتمان الاستهلاكي الممنوح للفقراء بمعدلات باهظة الثمن ويتم تخفيض هذه التكلفة فقط في الحالات التي يكون فيها خطر التخلف عن السداد صفرًا. باختصار ، خلال عملية الشمول المالي ، كانت المنتجات المالية التي دخلت حياة جزء كبير من الفقراء البرازيليين هي الحسابات المصرفية عالية الرسوم والائتمان الاستهلاكي عالي التكلفة.

خامساً : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للشمول المالي في البرازيل

بدأ النمو المستدام للاقتصاد البرازيلي منذ عام 2000، وبمرور الوقت ومع بدأ تطبيق الشمول المالي بدأ الى جانب انخراط البلاد في الاقتصاد العالمي وما يتبعه من دور إيجابياً إلى حد كبير ، سعت الحكومة من ذلك توليد فرص عمل كافية وتحسين دخل العمل في سعيها لتطبيق الشمول المالي لكن جوبهت هذه الرغبة لعدة عوامل منها ارتفاع نسبة البطالة ، كما يعمل أكثر من النصف بشكل غير رسمي من ناحية أخرى فإن متوسط الدخل اخذ بالتراجع بسبب الازمات الاقتصادية ، وهذا كان عائق كبير في سبيل تحقيق مستويات متقدمة في الشمول المالي.



ان انعاش الشمول المالي أمر حتمي لمواصلة النمو الاقتصادي اذ تمر البرازيل حالياً بتغيرات ديموغرافية ومن المتوقع أن تنخفض نسب الإعالة .و لتعزيز قوة الشمول ، عزم صانعي السياسات القيام بمزيد من الانجازات في الشمول المالي الفعال ، وينفق البرازيل نفس النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي على الشمول المالي مثل بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى ومع ذلك ، فإن أوجه القصور الجسيمة تقوض هذا الشمول . علاوة على ذلك ، هناك أدلة متزايدة على أن الشمول له عوائد اقتصادية قوية ويشكل مصدراً رئيسياً للتنمية.

ورغم ان البرازيل احرزت تقدماً ملحوظاً في تحسين الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية، فان الوصول إلى الحسابات بين الفقراء بقي محدود ومنخفض ، ولا يزال أمام البرازيل مجال لتحسين الوصول إلى الحسابات الرسمية ، فمع تفوق البرازيل على العديد من الدول النامية في هذا المجال لكنها لا تزال بعيدة عن التغطية شبه الشاملة التي وصلت إليها الدول ذات الدخل المرتفع اذ ان الفرق في التغطية حسب مستويات الدخل كبير نسبياً في البرازيل اذ يصل الى 15% عند مقارنته مع البلدان ذات الدخل المرتفع .

و في العقود الأخيرة ، أحرزت البرازيل تقدماً مهماً في تطوير سياسات سوق العمل لمساعدة العمال النازحين ، كان التركيز الرئيسي على توفير تخفيف مؤقت للدخل للعمال العاطلين عن العمل من خلال التأمين ضد البطالة وتقديم برامج تدريبية لإعداد القوى العاملة لتغيير الطلب على العمالة. كما أطلقت الحكومة برامج قروض صغيرة تستهدف الشركات الصغيرة والتعاونيات والإنتاج غير الرسمي كطريقة لتوليد فرص العمل والدخل . بالإضافة إلى ذلك ، تدير الحكومة البرازيلية برنامج تحويل نقدي مشروط واسع النطاق للأسر ذات الدخل المنخفض ، والذي يمكن إتاحتها لبعض العمال الذين تم تهجيرهم أثناء إعادة الهيكلة الاقتصادية.

إن فهم العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي أمر بالغ الأهمية للحكومات وصانعي السياسات، اذ أن هناك علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي والتدابير المالية للقطاع المصرفي ، وبالتالي يجب توخي الحذر فيما يتعلق بمواصلة تطوير القطاع المصرفي في البرازيل ، فقد تعيق تدابير التنمية المالية مثل الائتمان المصرفي أو الائتمان للقطاع الخاص النمو الاقتصادي من خلال ارتفاع الديون المدومة والتي بدورها تسبب أزمات مالية ، كما يجب على السلطات تنفيذ إطار تنظيمي سليم وفعال لمراقبة عمليات البنوك مثل الإقراض من أجل منع الأزمات المالية، ويجب أن يكون التركيز على الإجراءات التي من شأنها تعزيز جودة القطاع المصرفي وليس



حجمه. هذا بالإضافة إلى أن البورصة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي لذا فلا بد من خلق بيئة مواتية لتطوير سوق الأوراق المالية من خلال ضمان استقرار الاقتصاد الكلي.

لا يؤدي توسع البنوك العامة إلى استبعاد البنوك الخاصة ، بل انه يزيد من نشاطا لفروع الخاصة ويرفع حجم الائتمان من البنوك الخاصة ، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في التنمية المالية الشاملة في البرازيل. كما سوف يزداد عدد فروع البنوك ومبلغ الائتمان بشكل حاد ، ويستمر في الزيادة تدريجياً مع استمرار التقدم في الشمول المالي ، وقد اظهر الشمول المالي في البرازيل أن التوسع في البنوك العامة يزيد من المبلغ الإجمالي للبنوك والائتمان في البرازيل على المستوى الخاص يبقى تأثير الشمول المالي على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البرازيل قليل جدا وغير محدد ، وذلك راجع الى ان البرازيل لم تتقدم كثيرا بمستويات الشمول المالي ، فضلا عن ان الشمول المالي في البرازيل لم يأخذ دوره الفعلي بسبب الازمة الاقتصادية التي مرت بها البرازيل والتي انعكست على ارتفاع مستويات الفقر اي عكس ما يجب ان يحققه الشمول المالي .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- ان البرازيل شهدت تقدم في مستويات الشمول المالي وتعزيزه بكافة الاشكال والصور اما عم طريق فتح فروع للمصارف او الاعتماد على الوكلاء المصرفيين المنتشرين في كافة المدن من اجل اوصول الخدمات المالية للفقراء .
- 2- الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية من خلال تطبيقات الهاتف المحمول وخاصة ابتكار معاملات الند للند التي تتم بين شخصين لتحويل الاموال الامر الذي عمل على تعزيز ودعم الشمول المالي في البرازيل واتساع رقعة انتشاره .
- 3- تشير مؤشرات الشمول المالي في البرازيل بالرغم من كل الجهود الحكومية الرامية الى نشر وتعميم الخدمات المالية ، لكن تدلنا تلك المؤشرات بانه لايزال هناك الكثير من الجهود التي يجب بذلها من اجل زيادة عدد الفروع للبنوك لكي يلائم اعداد السكان المتزايدة ، فمؤشرات الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي ضعيفة جدا و لا تعبر عن التوزيع الجغرافي المتوازن لفروع المصارف .



4- مؤشر العمق المالي الذي يعبر عن الوساطة المالية ضعيف جدا هو الاخر بالنسبة لبلد مثل حجم البرازيل واعداد سكانها الذي يشير الى قدرة المصارف الضعيفة على توفير التمويل اللازم لاصحاب المشاريع وبالتالي ضعف العلاقة بين القطاع الحقيقي والنقدي .

التوصيات

- 1- ضرورة بذل المزيد من الجهد من قبل الحكومة ممثلة بالبنك المركزي البرازيلي لزيادة اعداد الفروع والصرافات الآلية ليلائم اعداد السكان المتزايدة .
- 2- زيادة الوساطة المالية وتعميق العلاقة بين القطاع الحقيقي ممثلا بالاستثمار والقطاع النقدي .
- 3- تعزيز ودعم صناعة الند للند من اجل دعم ونشر الشمول المالي بين كافة شرائح المجتمع البرازيلي من خلال تعزيز التكنولوجيا الرقمية خاصة تطبيقات الهاتف المحمول في اتمام المعاملات المالية بين افراد المجتمع كذلك الاهتمام بالبنية التحتية من شبكة انترنت واتصالات قوية تعزز تلك الصناعة .

المصادر

- 1- Action Plan to Strengthen the Institutional Environment, National Partnership for Financial Inclusion, Banco Central do Brasil May 2012, (<https://www.bcb.gov.br/>)
- 2- Action Plan to Strengthen the Institutional Environment, OP. Cite.
- 3- Banco Central Do Brazil, National Partnership for Financial Inclusion, Action Plan to Strengthen the Institutional Environment, may 2012: <https://www.researchgate.net/>
- 4- Banco Central Do Brazil, Financial Inclusion, Proceedings of the I Brazilian Central Bank, 16th-18th November 2009.
- 5- Banco Central Do Brazil, Op. Cite.



- 6- Carlos Schonewald & Matias Vernengo , Op.cit.
- 7- Carlos Schonewald and Matias Vernengo, Microfinance, Financial Inclusion, and the Rhetoric of Reaction: The Evolution and Limitations of Microfinance in Brazil, Latin American Policy—Vol.7, No. 2 .
(<https://www.researchgate.net/>)
- 8- Clement Moyo, Financial development and economic growth in Brazil: A Non-linear ARDL approach, MPRA Paper No. 85252, March 2018;
<https://mpa.ub.uni-muenchen.de/>
- 9- Danielle Oliveira Santana, Op.
- 10- Djamchid Assadi, Does Microfinance Reduce Poverty? The Case of Brazil, International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 9, No. 2, April 2018.
- 11- Financial Sector Assessment Program Update, Financial Inclusion In Brazil: Building On Success , International Monetary Fund And the World Bank , May 2013.
- 12- (<https://Openknowledge.Worldbank.Org/>)
- 13- International Monetary Fund & The World Bank , Financial Inclusion In Brazil: Building On Success Technical Note, May 2013, ;
<https://www.researchgate.net/>
- 14- Julia Fonseca & Adrien Matray, The Real Effects of Banking the Poor: Evidence from Brazil, September 2021.
<https://www.adrienmatray.com/>
- 15- Julian Friedrich Lilienthal , OP. Cite , P59 .
- 16- Julian Friedrich Lilienthal, OP. Cite , P14 .
- 17- Julian Friedrich Lilienthal, Op. Cite, P14-15 .
- 18- Julian Friedrich Lilienthal, Op. Cite, P15 .



-
- 19- Julian Friedrich Lilienthal, **Peer To Peer Lending And Financial Inclusion In Brazil: A Case Study**, Thesis, Fundação Getulio Vargas, SÃO PAULO, 2016 , P12 (<https://www.emerald.com/>)
 - 20- Lindsay Sandoval, Op Cite .
 - 21- Lindsay Sandoval, The Effect of Education on Brazil's Economic Development, Global Majority E-Journal, Vol. 3, No. 1 (June 2012) .
 - 22- Sandra Polaski, Brazil in the Global Economy : MEASURING THE GAINS FROM TRADE, Carnegie Endowment, 2019
<https://carnegieendowment.org/>